



مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقرير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

مستقبل نتنياهو على محك فساده

مقدمة:

يعلم الجميع أن تاريخ الكيان الصهيوني حافل بالفساد الحكومي، والذي طال مسؤولين كباراً من بينهم رؤساء دولة وحكومة، انتهى بهم الأمر إما باستقالتهم من مناصبهم أو بعزلهم أو محاكمتهم وسجنهم، ومن أبرز هؤلاء المسؤولين، عيزير فايتسمان، رئيس "إسرائيل" الأسبق، (في الفترة من ١٩٩٣ - ٢٠٠٠)، الذي عُزل من منصبه في أعقاب القضية التي أُطلق عليها "قضية سروي"، والتي اتُهم فيها بتلقي مئات الآلاف من الدولارات بشكل غير قانوني، لكن فايتسمان قدّم استقالته حتى يتجنّب المحاكمة.

أمّا موشيه كاتساف، الرئيس الأسبق للكيان، الذي تولّى بعد فايتسمان، فقد اتُهم بارتكاب جرائم جنسيّة بحق عشر نساء عملن معه، وصدر بحقه حكم بالسجن لمدة سبع سنوات أمضى منها خمس سنوات قبل خروجه، وكذلك طالّت اتهامات الفساد رئيس الوزراء الأسبق، ارييل شارون، والذي اتُهم بالتورّط في السيطرة على أراضي الدولة، ووُجّهت له اتهامات بارتكاب مخالفات احتيال ومخالفات لقانون تمويل الأحزاب، وهي الاتّهامات التي تحمّلها نجله عومري شارون، وحُكِم عليه بالسجن لمدة ٧ أشهر.

كذلك إيهود أولمرت، رئيس الوزراء الأسبق، (ما بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨)، كان أول رئيس وزراء يدخل السجن في "إسرائيل" بتهم الفساد، حيث حكم عليه بالسجن لمدة ١٨ شهراً عام ٢٠١٤ في واحدة من أسوأ قضايا الفساد في تاريخ الكيان بعد اتّهامه العام ٢٠١٢ بتلقي رشا في إطار مشروع عقاري ضخم لبناء أحد المنتجعات، حين كان رئيساً لبلدية القدس في الفترة ما بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٨، وفي عام ٢٠١٥، أُدين أولمرت، في قضية أخرى بتلقي رشا من رجل أعمال أمريكي، وقد أطلق سراح أولمرت في منتصف العام الجاري لأسباب صحية بعد أن أمضى في السجن عاماً وأربعة أشهر.

وهناك مسؤولون حاليون أُدينوا سابقاً في قضايا فساد مثل إرييه درعي، الذي تولّى منصب وزير الداخلية في حكومة نتنياهو السابقة، فقد أُدين في عام ١٩٩٩، بتلقي رشا والاحتيال وخيانة الأمانة، وحُكِم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات قضى منها عامين في السجن، وقد دفعت حالته أحد الكتاب الإسرائيليين إلى القول "إن إسرائيل دولة فاسدة ومفسدة لأن الإسرائيليين ينتخبون القادة الفاسدين رغم معرفتهم بذلك". وقد أجمعت

وسائل الإعلام الإسرائيلية على أن توصية النيابة العامة في كيان العدو، بتقديم لائحة اتهام ضد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو للاشتباه بتورطه في قضيتي فساد، تمثل "زلزلاً سياسياً".

ووصفت وسائل إعلام إسرائيلية نتنياهو أخيراً بـ"البطّة العرجاء" في ظلّ الاتّهامات الموجهة له، في وقتٍ قال إنه سيواصل عمله في منصبه برغم توصية رسمية بتقديمه إلى المحاكمة بتهمة تلقّي الرشى وخيانة الأمانة. والمُلفت أن الاحتجاجات ضدّ نتنياهو لا تقتصر على الشرطة فقط، فآلاف الإسرائيليين كانوا قد تظاهروا في تل أبيب عدة مرات احتجاجاً على الفساد الحكومي وضده شخصياً إثر خضوعه لتحقيقات جنائية بشأن استغلال منصبه.

لقد توقّع المعلقون في تل أبيب بأن يفضي تقديم هاتين اللائحتين إلى استقالة نتنياهو وتقديم موعد الانتخابات التشريعية. ولأثنا الاتهام تعرفان برقمي (١٠٠٠) و (٢٠٠٠). والقضية (١٠٠٠) تتعلق بتلقي رئيس الحكومة وعائلته هدايا ثمينة من رجال أعمال أثرياء مقابل خدمات أسداها لهم، والقضية (٢٠٠٠) هي قضية صحيفة "يديعوت أحرونوت" التي حاول نتنياهو شراء موقفها، أي الحصول على تغطية إيجابية ومنحازة لصالحه في الصحيفة الأهم من حيث توجيه الانتقاد له، بتمن إصدار تشريع يضيق الخناق على صحيفة "إسرائيل اليوم" الأوسع انتشاراً لأنها توزّع مجاناً، والتي يملكها رجل الأعمال شيلدون أدلسون وتعمل لصالح نتنياهو بشكل مطلق، وفي هذه القضية هناك تسجيلات صوتية لنتنياهو وهو يعرض الصفقة على مالك "يديعوت أحرونوت" أرنون موزيس.

ثم انكشفت القضية الثالثة واسمها القضية (٣٠٠٠) وهي قضية شراء الغواصات الألمانية والتي فيها شبهات بالرشوة، أما القضية (٤٠٠٠) فهي مرتبطة بشركة الاتصالات الأرضية "بيزك" والموقع الإخباري الأهم في إسرائيل "واللا". ومن حيثيات هذا الملف يبدو أن نتنياهو قام بمنع إجراء إصلاحات في قطاع الاتصالات الأرضية التي تحتكرها شركة "بيزك" والتي من شأنها تخفيض فاتورة المستهلك بصورة ملموسة كما حصل في قطاع الاتصالات الخلوية، ما منح الشركة مكاسب بمئات ملايين الشواكل، مقابل الحصول على تغطية إخبارية منحازة في موقع "واللا" الذي يملكه شاول ألوفيتش مالك الحصة الأكبر في شركة "بيزك".

لقد مثل اعتقال ألوفيتش وعدد آخر من المتهمين من المقربين من نتنياهو والمعنيين من قبله في وزارة الاتصالات ومواقع أخرى، تطوراً سلبياً جداً على سمعة نتنياهو ومستقبله وإمكانية محاكمته بتهمة الفساد، علماً أنّه متهم في القضيتين الأولى والثانية بتلقّي الرشوة والاحتيال وخيانة الأمانة، بينما في القضية الرابعة ترتبط التهم بالاحتيال وغسيل الأموال والأوراق المالية.

٢ - في تحليل الوقائع:

في مقال نشره موقع صحيفة "ماكور ريشون" قال المعلق عميت سيغل إن تقديم لوائح الاتهام يمثل خطراً مؤكداً على مستقبل نتنياهو السياسي. وفي السياق نفسه لاحظت قناة التلفزة الإسرائيلية العاشرة أن معظم وزراء ونواب حزب الليكود الحاكم يتهمون من استفسارات وسائل الإعلام عن ردودهم على التطور الأخير. وأشارت القناة إلى أن الوزراء والنواب لا يريدون أن يتعرضوا للنقد من قبل جمهور الليكود الذي لا يزال يؤيد نتنياهو بقوة في حال لم يعلنوا دعمهم له، وفي الوقت ذاته يخشون أن يتم المس بمصداقيتهم في حال أدين نتنياهو في النهاية بالتهمة الموجهة إليه. وفي هذه الأثناء برزت دعوات من داخل اليمين أيضاً مثل دعوة بوغاز هندل، الذي شغل في الماضي مدير مكتب نتنياهو، لاستبدال نتنياهو والتوافق على قائد آخر يمثل اليمين في الانتخابات المقبلة. واعتبر هندل أن التعاطي مع نتنياهو وكأنه لا يوجد بديل عنه إنما يمثل "إهانة لليمين الإسرائيلي" نفسه، مشدداً على أن هناك العديد من الساسة البدائل الذين يصلحون لإدارة دفة الحكم.

من ناحية أخرى يقول يوسي فيرتير معلق الشؤون الحزبية في مقال نشره موقع صحيفة "هآرتس" الإلكتروني أن توقيع آرييه هارن، الرئيس السابق لطاغم موظفي ديوان نتنياهو على اتفاق مع الشرطة ليكون "شاهد ملك" يضمن عدم محاسبته على قضايا فساد تورط فيها إلى جانب نتنياهو مقابل إدلائه بشهادات تدين الأخير، قد أوصلت مصير رئيس الحكومة إلى حافة الحسم. وإذا ما صدرت توصية من الشرطة بتقديم لائحة اتهام ضد نتنياهو في هذه القضية عقب التحقيق مع المتهمين الذين سيتحول قسم منهم إلى "شهود ملك" مقابل التملص من العقوبة أو تخفيفها بصورة كبيرة، فلا مجال أمامه للإفلات من المحاكمة.

في كل حال لا يزال من المبكر الحديث عن تقديم لوائح اتهام ضد نتنياهو على الرغم من توصية الشرطة، فهذا الموضوع سيخضع لدراسة النيابة العامة لفترة طويلة من الوقت قبل أن يعرض على المستشار القضائي للحكومة أفيحاي مندلبليت الذي بدوره سيقدر إذا ما كانت ستقدم لائحة اتهام أم لا. وبطبيعة الحال إذا كانت الأدلة دامغة وغير قابلة للشك لا يستطيع أحد أن يمنع ذلك، ولكن التوقيت يمكن التلاعب فيه قليلاً.

هناك تقديرات بأنه لن يتم البت في الموضوع قبل مرور ستة أشهر على الأقل، أي لا يزال هناك بعض الوقت أمام نتنياهو للبقاء رئيساً للحكومة طالما أن أطراف الائتلاف الحاكم لا تريد إسقاط الحكومة والذهاب لانتخابات مبكرة.

لقد كان الإعلام عقدة نتتياهو الأبرز كرئيس حكومة، وكما يُلاحظ هناك قضيتان من أصل أربع مرتبطتان بالسيطرة على الإعلام، وهو يعلم أن استمراره بالحكم يتعلّق بمدى نجاحه في الإعلام، وللحقيقة هو نجح في هذا المجال بامتياز، كيف لا وهو الذي استطاع أن يخرج الجمهور للتصويت المكثف في الانتخابات الأخيرة بعد أن أخاف الإسرائيليين اليهود من الخروج العارم للجماهير الفلسطينية في "إسرائيل" للمشاركة في التصويت. ونجح في تسويق نفسه باعتباره أكبر المدافعين عن أمن الكيان بوجه التهديدات الوجودية، غير الموجودة في الواقع في أي مكان حتى الآن. ونجح كذلك في إيهام الإسرائيليين بأنه إذا غاب لن يكون هناك من يحفظ أمن ومصالح "الدولة" مثله. ويستطيع أن يسجل لنفسه نجاحات أخرى مثل شيطنة إيران، واتهام الفلسطينيين بالتحريض وتأييب أطراف دولية ضد السلطة الفلسطينية بحجة أن دفع رواتب الأسرى والجرحى والشهداء يندرج في إطار التحريض وتشجيع المقاومة المسلحة.

الآن سيتحوّل الإعلام إلى سلطة قوية ضدّ مصلحته وربما يساهم بصورة جدية في إسقاطه بدفع الجماهير للخروج ضده في تظاهرات حاشدة تؤثر على استمراره في الحكم حتى تتمّ إدانته. وربما تؤديّ تظاهرات حاشدة إذا ما حصلت إلى دفع بعض أطراف الائتلاف مثل حركة "كلنا" للانسحاب من الحكومة وإسقاطها في إطار الخوف من دفع الثمن الشعبي إذا بقيت تغطي على فساد رئيس الحكومة. وهذا ربما يدفع نتتياهو إلى التفكير بشنّ حرب عدوانية لصرف أنظار الجمهور عن فساده. ولكن أي حرب لن تكون نزهة وكل مغامرة ستكون محفوفة بمخاطر كبيرة تضرب فيها الجبهة الداخلية بقوة، وقد تكون نتائجها معاكسة تماماً لما يريده، وبدلاً من أن يثبت أنه سيد الأمن سيقود إلى وضع يشعر فيه الإسرائيليون بأنهم بسببه يفقدون الأمن والاستقرار. ولهذا لن يسارع نتتياهو إلى شنّ حرب طالما لا يضمن أنها ستكون سريعة وحاسمة وبأقل الأضرار على الجبهة الداخلية، فهل يوجد خيار كهذا؟.

٣ - في التوقعات:

لقد كثرت التساؤلات والتكهنات بشأن مستقبل نتتياهو السياسي ومدى استمراريته في منصب رئيس الحكومة، فهو يتعرّض لأخطار حقيقية أسقطت شخصيات إسرائيلية قيادية من قبل. وفي حال توجيه الاتهام إليه فإنه لن يكون مطالباً بالاستقالة إلا بعد استفاد جميع الطعون ضد قرار الاتهام، وفق ما أفاد به أوفر كينغ من "معهد الديمقراطية في إسرائيل" لوكالة فرانس برس. وأوضح كينغ، أن القانون الإسرائيلي يسمح

للبرلمان بالشروع في اتخاذ إجراءات خاصة ضد رئيس الوزراء بعد توجيه الاتهام وقبل استنفاد الطعون، إذا اتهم رئيس الحكومة بالفساد الأخلاقي.

وبرغم ذلك، فإن إسقاط حكومة نتنياهو قد يكون متاحاً إذا تخلّى الحزب الذي يتراأسه وزير المالية في حكومة الاحتلال موشيه كحلون عن نتنياهو. ويملك هذا الحزب ١٠ نواب من أصل ١٢٠ نائباً في الكنيست، وبذلك فهو قادر على جعل نتنياهو يخسر الغالبية البرلمانية المؤلفة من ٦٦ نائباً، ما سيجعل كحلون عرضة لضغوط شديدة في الأيام المقبلة، وفق معلقين سياسيين إسرائيليين.

الطرح السائد في الأدبيات السياسية والإعلامية الإسرائيلية الآن هو أن الخطر الذي يتعرّض له نتنياهو ينقسم الى قسمين: الأول يكمن بيد المستشار القضائي للحكومة "أفيخاي مندلبليت"، فبقرار منه يجبر نتنياهو على الاستقالة وربما الابتعاد عن عالم السياسة.. والثاني يكمن في صدى قضايا الفساد وتأثيراتها وتداعياتها المباشرة وغير المباشرة، وهذه أمور يتحكّم بها الإعلام والرأي العام وقوى المعارضة، فالثابت أن "إسرائيل" رغم كل شيء تملك جانباً واسعاً من الشفافية في التعامل مع قضايا الفساد.

في المقابل وتحت عنوان "ماذا سيحدث الآن؟"، كتبت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية مستندة إلى تحقيقات مشابهة مع مسؤولين إسرائيليين في السابق. وقالت: "قبل قرار المدعي العام ما إذا كان سيدين رئيس الوزراء بالرشوة فإنه سيتم الطلب من المسؤولين المدعين العامين، الذين يتولّون هذه القضية إعداد رأي مفصل عن نوعية القرائن". وأضافت: "لاحقاً سيتم إرسال الوثيقة إلى المسؤولين الكبار في وزارة العدل الذين يتعاملون مع القانون الجنائي، وسيقدم كل واحد منهم رأياً ولكن النائب العام أفيخاي مندلبليت هو من يتخذ القرار النهائي". ولفتت الصحيفة في هذا الصدد إلى أن النائب العام استغرق في قضايا سابقة، ٦ أشهر لاتخاذ القرار بتقديم لائحة إتهام ضد توصية الشرطة الإسرائيلية بالإدانة. في هذه الأثناء سلّطت صحيفة "يديعوت أchronوت" الضوء على حملة تشنّها أطراف يمينية حاكمة ضد القائد العام للشرطة الإسرائيلي اللواء روني الشيخ، عبر شبكات التواصل الاجتماعي، فنتهمه بأنه "يساري خائن". وتتطرق الصحيفة ذاتها إلى مدّة السّجن مقابل التهم التي يواجهها نتنياهو في حال دانت المحكمة بناءً عليها، مشيرةً إلى أن أي شخصية عامة تتلقّى رشوة من أجل القيام بأعمال لها علاقة بمهامّها، من الممكن أن تتعرّض للحبس ١٠ سنوات، أو غرامة مالية. أما صحيفة "الجرزاليم بوست" فقالت: "إن شركاء نتنياهو سينتظرون قرار النائب العام أفيخاي مندلبليت، ولكن حتى ذلك الحين فإن الشعب الإسرائيلي سيكون هو الحكم الرئيسي". وأضافت: "إذا ما طالب (الشعب) بإقالة نتنياهو فإن الضغط سيكون كبيراً". ولكن الصحيفة استدركت: "إذا ما اتفق الشعب مع نتنياهو بأن توصيات

الشرطة غير ذات صلة، فإنه قد يبقى في منصبه بسهولة في العام ٢٠١٩، في إشارة إلى موعد انتهاء ولايته نهاية العام ٢٠١٩.

وتحت عنوان "الكرة في ملعب النائب العام"، كتبت صحيفة "إسرائيل اليوم" تقول: "المحطة التالية لملفات التحقيق ضد رئيس الوزراء هي مكتب المدعي العام للضرائب والاقتصاد في تل أبيب برئاسة المحامية ليئات بن اريي". وأضافت: "المحصلة النهائية هي النائب العام أفيخاي ماندلبليت، وإذا ما قرّر أن هناك مجالاً لتقديم لائحة الاتهام ضد نتنياهو، سيتم دعوة محامي الدفاع من رئيس الوزراء إلى جلسة استماع". وتابعت الصحيفة: "قبل جلسة الاستماع، يتعيّن على مكتب المدعي العام للدولة أن يعطي المشتبه فيه جوهر الأدلة، وليس الأدلة الكاملة، فقط أفيخاي ماندلبليت هو من يتخذ القرار". ولكن صحيفة "معاريف"، نقلت عن محامي رئيس الوزراء الإسرائيلي أميت حداد قوله أن الوثيقة التي قدّمتها الشرطة الإسرائيلية بشأن التحقيقات مع نتنياهو "مليئة بالتقوب". وأضاف المحامي: "لم يقبل نتنياهو الرشوة على الإطلاق". ومع المكابرة وعدم الاكتراث التي يبديهما نتنياهو إزاء الاتهامات الموجهة إليه، تبرز تساؤلات حول مستقبل بقاء حكومته والمصير السياسي الذي يواجهه إذا ما أُدين بالتهمة الموجهة إليه، بالإضافة إلى الخيارات المتاحة أمامه للهروب من الأزمة المُحدقة.

في هذا المجال يرى متخصصون في الشأن الإسرائيلي أن ثمة مشكلة كبيرة يعاني منها الوضع السياسي القائم في "إسرائيل" قد تمثّل طوق النجاة لنتنياهو من التهم الموجهة إليه، وتتلخّص في عدم وجود بديل حقيقي لخلافته في رئاسة الحكومة، وهو الأمر الذي يستغلّه نتنياهو لمواجهة الأزمة الراهنة معتمداً على شعبيّته الكبيرة، خاصة فيما يتعلّق بإنجازاته على صعيد الاستيطان.

وعلى هذا الصعيد يقول الخبراء أن نتنياهو لديه ائتلاف قوي، قد يساعده على الاستمرار والبقاء أمام التهم الموجهة إليه "فهو يعتبر الرجل الأقوى حالياً في "إسرائيل" والقادر على إدارة دفة الأمور". ويبدو نتنياهو مطمئناً من حيث أن الصحافة الإسرائيلية تتحدّث عن صعوبة إدانته، وأن بإمكانه الخروج من "الباب الكبير" بفعل مهارة محاميه.

وفيما يرى الخبراء أن نتنياهو لا يحتاج إلى حرب على غزة أو جنوب لبنان أو اللعب على وتر فزاعة إيران لتصدير أزماته الداخلية، فمن غير المستبعد أن يلجأ نتنياهو للتصعيد العسكري على جبهات لبنان أو غزة باعتباره الوحيد الذي يستطيع فعل ذلك حالياً. وفي حال تقديم لائحة اتهام ضده فإنه لا مفرّ له من الاستقالة من رئاسة الحكومة، ولا بدّ من انتخابات مبكرة. مع ذلك مازال نتنياهو قوياً ولا يريد أن ينسحب من

المشهد، مرتكزاً على ائتلافه الحكومي المتطرف الذي يدعمه. كما لا يمكن إنكار أن نتتياهو هو صاحب الكلمة الفصل الآن في "إسرائيل" وسيطر على مفاصل الحكومة. لكن توجد ثمة تخوفات تتمثل في بطء تقديم لائحة الاتهام ضد نتتياهو من قبل المحكمة، خاصة بعد إصرار رئيسة المحكمة على حظر النشر في القضية، الأمر الذي يعطيه فرصة وهامش مناورة أكبر من أجل الهروب من المسؤولية، معتمداً في ذلك على مجموعة كبيرة من محاميه المخضرمين.

بدورها، ذكرت صحيفة "إسرائيل اليوم" أن القرار النهائي بخصوص توصيات المحاكمة ضد نتتياهو سيكون بيد المستشار القضائي للحكومة أفيخاي مندلبليت. وأضافت أن المعارضة الإسرائيلية اعتبرت على ضوء هذه التطورات، أن نتتياهو فقد صلاحيته الأخلاقية، بينما يرد الائتلاف الحكومي اليميني الذي يصرّ على تماسكه انطلاقاً من "نظرية المؤامرة" التي يتعرّض لها من قبل أطراف يسارية وأمنية، بالقول "إن نتتياهو حُدّد كهدف منذ فترة زمنية طويلة".

وذهبت صحيفة "معاريف" إلى المعالجة نفسها التي ركّز عليها الإعلام الإسرائيلي برمّته، ورأت أنه بعد توصيات الشرطة الإسرائيلية حول شبهات الفساد ضد نتتياهو، فإن الكرة في ساحة المستشار القضائي للحكومة.

في السياق نفسه، يقول محلّل القناة "العاشرة" الإسرائيلية رفيف دروكر، إنه في حال صحّت توصيات الشرطة، فإن نتتياهو سيجلس في السجن لسنوات. لكن يرد نتتياهو مُكابراً: "الشرطة ليست هي من يقرّر، وأنا باقٍ في قيادة الدولة". وكعادتها، اقتنصت صحيفة "هآرتس" اليسارية هذا التطور لتذهب إلى الحكم المُسبق على نتتياهو، ففي تحليلها تعتقد أن العدّ التنازلي لنتتياهو قد بدأ فعلياً، وهو يلعب على عامل الزمن على أمل أن يتركه المستشار القضائي على كرسي الحكم. وأوضحت "هآرتس" أن رئيس الائتلاف الحكومي الإسرائيلي، وعضو الكنيست دافيد بيتان، قد هاجم رئيس حزب "يش عاتيد" (يوجد مستقبل) يائير لبيد لشهادته ضد نتتياهو، بينما قال وزير المالية موشيه كحلون "علينا انتظار توصيات المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية في لوائح الاتهام المذكورة".

كما ركّز موقع "واللا" العبري هو الآخر على ردود فعل نتتياهو على توصيات الشرطة، إذ قال "هذه المرّة أيضاً، الأمور ستنتهي إلى لا شيء". وأكد أن الشرطة أوصت بتقديم لوائح اتهام ضد رجل الأعمال الأميركي أرنون ميلتشن، الذي منح عائلة نتتياهو "هدايا" على شكل خمور فاخرة وسيجار ومجوهرات بمئات آلاف الدولارات، ونشر صحيفة "يديعوت أحرنوت" أرنون موزس لعلاقتهم بشبهات الفساد ضد نتتياهو.

التلفزيون الإسرائيلي الرسمي نقل عن زعيم حزب "يش عتيد" يائير لابيد قوله، أن "نتنياهو لن يستطيع الاستمرار في منصبه كرئيس للحكومة"، بينما وصفت القناة "العاشرة" ما يجري في إسرائيل بعد توصية الشرطة بمحاكمة نتنياهو بـ"عاصفة سياسية". وعنونت القناة "الثانية الإسرائيلية" تغطيتها لهذه القضية: "الشرطة: نتنياهو طلب.. وحصل على رشوة". وتنقل عن ناشر "يديعوت أحرونوت" أرنون موزيس تأكيده "أنه على ثقة بأن الملف ضدّه سيُغلق"، في حين تقول القناة "السابعة" أن رئيس الائتلاف الحكومي الإسرائيلي يتهم رئيس حزب "يش عتيد" يائير لابيد بالعميل الصغير للشرطة بسبب شهادته ضد نتنياهو.

من جهتها، نقلت وكالة أنباء "٠٤٠٤" الإسرائيلية عن وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي جلعاد أردان قوله، أن "المستشار القضائي للحكومة هو الوحيد صاحب المسؤولية في توجيه لائحة اتهام"، مؤكداً أنه سيستمر في دعم نتنياهو. واعتبرت فضائية "٢٠" الإسرائيلية، بناءً على ما نقلته عن جهات في الائتلاف الحكومي الإسرائيلي، أن توصيات الشرطة الإسرائيلية جاءت لتنفيذ انقلاب سياسي.

٤ - استطلاعات الرأي:

أظهر استطلاع رأي جديد، أن ٦٦ في المائة من الإسرائيليين يريدون من رئيس حكومتهم، بنيامين نتنياهو، أن يستقيل من منصبه، في حال تقديم لائحة اتهام ضدّه، وأن حزب الليكود سيحقق نتائج أفضل في الانتخابات، في حال ترأس شخص آخر من اليمين الإسرائيلي قائمته الانتخابية.

وجاء في الاستطلاع الذي أجراه قسم الأخبار في القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي، أن ٥١ في المائة من الجمهور الإسرائيلي لا يصدّق رواية نتنياهو بشأن التحقيقات الجارية ضده. وحسب الاستطلاع، فقد قال ٢٧ في المائة فقط، أنهم يصدّقونه، فيما قال ٢٢ في المائة أنهم لا يعرفون. وحول ما إذا كان على نتنياهو أن يستقيل في حال تقديم لائحة اتهام ضده، قال ٦٦ في المائة أن عليه الاستقالة، مقابل ٢١ في المائة قالوا لا، و١٣ في المائة قالوا بأنهم لا يعرفون. ويتبيّن من الاستطلاع أيضاً، أنه في حال خوض الليكود للانتخابات بقيادة نتنياهو، فإنّه سيحصل على ٢٧ مقعداً، بينما إذا قاد الحزب زعيم آخر، مثل يسرائيل كاتس، أو غلعاد أردان، أو غدعون ساعر، فإنّه يتوقّع حصوله على ٣١ مقعداً. وفي سؤال حول من هو الزعيم الذي يصلح لقيادة اليمين، باستثناء نتنياهو، فاز غدعون ساعر بتأييد ٢٣ في المائة، يليه نفتالي بينت، ثم أفيغدور ليبرمان. أما بين المصوتين لليمين، فقد حصل بينت وساعر على نسبة تأييد متماثلة - ١٨ في المائة.

بالمقابل، أظهر استطلاع آخر للرأي العام أجرته شركة الأخبار التابعة لقناة التلفزة الإسرائيلية الثانية بوساطة "معهد ميدغام" المتخصص في شؤون الاستطلاعات أن «٥٣% من الإسرائيليين يعتقدون أنه يتعين على نتنياهو أن يعتزل الحياة السياسية مع انتهاء ولايته الحالية، في حين أعرب ٣٨% منهم عن اعتقادهم بأنه بإمكانه مواصلة الحكم لولاية أخرى». وذكرت شركة الأخبار أن الهدف من الاستطلاع هو رصد المزاج السياسي العام في إسرائيل في ظل أجواء ملفات الفساد التي تلاحق رئيس الحكومة وكذلك في مناسبة افتتاح الدورة الشتوية للكنيست (البرلمان) الإسرائيلي وموجة مشاريع القوانين ذات الصلة بملفات نتنياهو، مثل «القانون الفرنسي» الذي ينص على منح رؤساء الحكومة حصانة من الملاحقة القانونية خلال فترة ولايتهم، و«قانون التوصيات» الذي يحظر على محققى الشرطة تقديم توصياتهم إلى النيابة العامة بتقديم لوائح اتهام. وأظهر الاستطلاع أن ٦٣% من الإسرائيليين لديهم موقف سلبي من «القانون الفرنسي» ويعارضون تشريعه، في حين أعرب ٢٧% منهم عن تأييدهم للقانون.

وفي السياق ذاته، يتواصل الهجوم الحاد من كبار السياسيين الإسرائيليين ضد نتنياهو. فقد حذر وزير الأمن السابق موشيه يعالون من احتمال تنفيذ اغتيال سياسي في كل لحظة، كما اتهم رئيس الحكومة وأعوانه بالمس بالديمقراطية، وتفضيل "حفنة من الأموال على المصالح الأمنية للدولة". وهاجم يعالون رئيس الحكومة وقال: "إنه كان يجب عليه أن يستقيل"، مضيفاً أن "كل عاقل يدرك أن هناك مشكلة خطيرة تهدد أسس الديمقراطية في إسرائيل وأن من يفشل في اختبار نظافة اليد عليه أن يدفع الثمن". كما هاجم رئيس الحكومة ووزير الأمن الإسرائيلي الأسبق إيهود باراك خلفه رئيس الوزراء الحالي، وقال: "إن نتنياهو، في طريقه إلى السقوط، على استعداد لأن يحرق الدولة. وهذه ملاحقة حقيرة وخطيرة للمؤسسات. وعندما يهدد القانون ببني (نتنياهو)، فإن ببني يهدد القانون". كذلك جاء موقف الرئيس الإسرائيلي رؤوفين رفلين الذي كان واضحاً، في افتتاح الدورة الشتوية للكنيست، خط الصدام بينه وبين نتنياهو، حيث حذر رفلين من الهجوم على جهاز القضاء، وعلى وسائل الإعلام، معتبراً أن «هذين الجهازين من المقومات الأساسية للديمقراطية»، وحذر من «سطوة الجهاز السياسي على الإعلام والقضاء». وفي مقال بعنوان «لماذا استقالة نتنياهو الآن؟»، كتب «دان مرغليت» يقول: «التحقيقات ضد بنيامين نتنياهو حالياً في وعاء يغلي، طنجرة ساخنة على شفا الانفجار. في أساس هذه التحقيقات خلل في سلوك نتنياهو. سلوك أعوج. والنتيجة هي أن خلية النحل في مكتب نتنياهو توزعت في أغلبها بين مقالين ومتهمين وشهود ملكيين. إن الشكوك لا ينفصل أحدها عن الآخر. والطريقة هي: الثقب مسؤول عن الفساد والسرقة أكثر من الفأر».

المراقبون رأوا في هذه النتائج، انقلاباً في وجهة النظر القائلة بأن نتتياهو هو الزعيم المفضل في إسرائيل عموماً، وفي معسكر اليمين بشكلٍ خاص. واعتبروها بمثابة بدء السباق بين قادة اليمين على وراثة منصبه. من جانبه نفى نتتياهو الاتهامات المنسوبة إليه، ونشر في شريط فيديو في حسابه الخاص على "فيسبوك" قال فيه: "لن يكون هناك شيء، لأنني أعرف الحقيقة. ولكنني واثق من أن الهيئات القانونية المختصة ستتوصل في نهاية المطاف إلى استنتاج واحد، إلى الحقيقة البسيطة: لا يوجد شيء"، وأضاف أنه "لا داعي للتوتر، ستكون هناك توصيات، ولافئات على غرار نتتياهو مذنب حتى تثبت براءته، وستمارس ضغوطات".

وكان نتتياهو قد عبّر عن غضبه أمام وزرائه، لأنهم يصمتون ولا يهتّون للدفاع عنه في وجه هجوم اليسار ووسائل الإعلام. وراح رئيس ائتلافه، النائب ديفيد بيطون، يهدّد بمحاسبة كل من يتخلف عن المعركة للدفاع عنه. وبالفعل، وبعد صمت طويل، خرج الوزراء الواحد تلو الآخر يدافعون عن نتتياهو. فقال وزير التعليم ورئيس البيت اليهودي، نفتالي بينت، إنه ملتزم باستمرارية عمل الحكومة - «دولة إسرائيل تحتاج إلى الاستقرار ونحن ندعم هذه الحكومة القومية، كما أننا ملتزمون باستمرارية عملها حتى موعد الانتخابات التي نأمل أن تجري في موعدها». وقال وزير الأمن الداخلي، غلعاد أردان، إن «رئيس الحكومة يقود دولة إسرائيل بمسؤولية ومهنية، ويجب تقديم الدعم له على الرغم من الهجمات السياسية والإعلامية عليه. المقولات التي تقول إن نتتياهو متهم حتى تثبت براءته، هي مقولات مهووسة ولا مكان لها في دولة ديمقراطية». وكتب وزير المواصلات يسرائيل كاتس، على صفحته في «فيسبوك»، أنه «في دولة القانون والنظام الديمقراطي لا يتم إقصاء رئيس حكومة على أساس عناوين في الصحف ومظاهرات المعارضة أو إجراءات التحقيق الجزئي». وقالت وزيرة الثقافة، ميري ريغف، للإذاعة العبرية الثانية: «أقترح على من يريد تنفيذ تنكيل إعلامي ضد رئيس الحكومة، أن يرتشف القهوة. اليسار المتطرّف نسي أن الديمقراطية ليست بالقوة، وأن السلطة تستبدل في صناديق الاقتراع».

وقال معلق الشؤون الحزبية، يوسي فيرتر، أن نتتياهو يحظى بتأييد جارف بين جمهور اليمين. وهناك نسبة كبيرة جداً من هذا الجمهور، لا تصدّق ما ينشر في وسائل الإعلام التي اشتريت عدم الثقة بها، وبحق، في كثير من الحالات. أما الذين يؤمنون بما ينشر فإنهم يفضلون نتتياهو، كما يبدو، على كل مرشح آخر من معسكر اليسار، رغم عيوبه في مسألة نقاوة اليدين. لقد استغرقهم الأمر يوماً وأكثر حتى قرروا الوقوف من خلفه، ولكن في نهاية الأمر، حقّق الحوار على الشبكة الاجتماعية وضغط النشطاء مفعوله، وقاد إلى وقوفهم، الواحد تلو الآخر، دعماً لنتتياهو. في هذا المفهوم فإن الوزراء لم يقودوا الدعم وإنّما تم دفعهم إليه. لم يقودوا،

بل انجزوا. نفتالي بينت وغدعون ساعر يعرفان جيدا أنهما إذا أرادا استبدال ننتياهو قريبا، فإن عليهما الخروج الآن لدعمه بشكلٍ مطلق. لأن أول من ينتقم منهما إذا لم يفعل ذلك، هو جمهورهما الذي يواصل منح نسبة دعم عالية لنتياهو في استطلاعات الرأي. الجولة المقبلة في الجهاز السياسي ستحدث إذا تقرر تقديم لائحة اتهام ضد ننتياهو. عندها، أيضا، وكما الآن، سيرفع وزراء اليمين أصابعهم في الجو لفحص إلى أين تهب الرياح. إذا اكتشفوا بأن الإعجاب بننتياهو انتهى، فإن دعمهم له سيختفي دفعة واحدة. ولكن إذا واصل ننتياهو احتلال المقدمة في الرأي العام، فسيقفون من خلفه ككلاب الحراسة المخلصين. ويتضح أنه ليس الأمن والسياسة أو الاقتصاد فقط هي مسألة سياسية، إنما الفساد أيضا، هو كذلك.

إن ننتياهو بعمر الـ ٦٨ عاما، ترأس الحكومة منذ عام ٢٠٠٩ بعد ولاية أولى من عام ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩. وقد أصبح لا يهدده أي خصم واضح على الساحة السياسية، وهو مكث في السلطة حتى الآن أكثر من ١١ عاما، ويمكنه أن يتقدم على ديفيد بن جوريون مؤسس الكيان من حيث مدة بقائه في الحكم، إذا استمرت ولايته التشريعية الحالية حتى نهايتها في تشرين الثاني ٢٠١٩.

٥ - السيناريوهات المطروحة:

أكد يوسف جبارين النائب في الكنيست الإسرائيلي عن القائمة العربية المشتركة، أن هناك سيناريوهات لما بعد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين ننتياهو، بعد أن قرّرت الشرطة تقديم توصيات بمحاكمته، لافتاً إلى أن الأول يتمثل في أن يواصل عمله بانتظار قرار المستشار القضائي للحكومة، المخول حسب القانون بقرار تقديم لائحة اتهام أو لا.

وأوضح جبارين في لقاء خاص مع صحيفة "دنيا الوطن"، أن ننتياهو مازال يراهن على امتناع المستشار القضائي عن تقديم لائحة اتهام، ويكتفي بإصدار تقرير ينتقد فيه ننتياهو على المستوى الجماهيري، وليس القضائي، معتبراً أن هذا السيناريو سيضمن لنتياهو حكومته، والذهاب إلى انتخابات جديدة لحزب الليكود.

وقال: "أما السيناريو الثاني، فيتمثل في أن ينتظر ننتياهو لفترة معينة من الزمن؛ لكي يطلع المستشار القضائي على الأمور، وعندما يعرف ننتياهو بأن المستشار بصدد تقديم لائحة اتهام له فمن المتوقع أن يتم الإعلان عن تبكير الانتخابات، وأن يستبق ذلك تقديم لائحة الاتهام، وفي هذه الحالة فإن هناك حالة تطابق بين وصول المستشار القضائي لقناعة بضرورة تقديم لائحة الاتهام وبين تبكير الانتخابات".

وأضاف: "هناك سيناريو ثالث، هو أن ينتظر نتنياهو بأن تقدم ضده لائحة اتهام، وعند ذلك سيعلم بعض شركائه في الحكومة أنهم لا يستطيعون الاستمرار معه في الحكومة، وعندها يتم الاتفاق على إجراء انتخابات جديدة"، لافتاً إلى أنه في هذا السيناريو فإن لائحة الاتهام تأخذ الطابع السياسي وليس القومي، حيث إن القانون لا يجبره على الاستقالة، وبالتالي تتم عملية تفكيك للحكومة والذهاب إلى الانتخابات، وقد يكون نتنياهو مرشحاً فيها، متوقّعاً في الوقت ذاته، أن تصل قضية نتنياهو إلى المحكمة العليا الإسرائيلية.

وفي السياق ذاته، أشار جبارين إلى أن هناك صراعاً نفسياً على رئاسة الليكود في عهد ما بعد نتنياهو، لافتاً إلى أن الشخصيات لا تجرؤ على الخروج للجمهور والإعلان عن أنفسهم كمرشحين، ولكن في الخفاء فإنهم يعملون بجدية، تحضيراً لانتخابات حزب الليكود. وأوضح جبارين، أن من أبرز المرشحين بحسب استطلاعات الرأي هو جدعون ساعر، الذي كان وزيراً سابقاً في حكومة نتنياهو، حيث أعلن أنه سيخرج من الحياة السياسية لفترة معينة ومن ثم سيعود، منوهاً في الوقت ذاته إلى أن يسرائيل كاتس وزير المواصلات، يسعى لزعامة الليكود.

وفي سياق ذي صلة، لفت النائب العربي إلى أن نفتالي بينت يسعى جاهداً لأن يكون رئيساً للحكومة الإسرائيلية، ولكن هو بحاجة لأن يحصل حزبه (البيت اليهودي) على أصوات أكثر مما هو عليه الآن.

وفيما يتعلق بموقف القائمة العربية المشتركة من قضايا الفساد التي يتعرّض لها نتنياهو، قال جبارين: "نحن نعمل ليس لإسقاط نتنياهو كشخص فقط، وإنما نعمل لإسقاط اليمين المتمثل في حزب الليكود والبيت اليهودي، ونأمل بأن تبعث قضايا الفساد برسالة إلى الداخل الإسرائيلي بأن الفساد مرتبط بالنهج اليميني والاستيطاني، وأن يسقط هذا النهج إلى غير رجعة".

من ناحية أخرى أشارت صحيفة "معاريف" العبرية إلى عدة سيناريوهات محتملة في ظل الاتهامات بالفساد والاحتياال الموجهة لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو:

فالسيناريو الأول بحسب الصحيفة هو بقاء نتنياهو في منصبه ومواصلة أداء مهامه حتى في ظلّ التحقيقات ضده التي من الممكن أن تستمر لوقتٍ طويل وتسمح له بإنهاء ولايته بكاملها.

وأوضحت الصحيفة، أن هذا السيناريو "يستند إلى أنه ليس للشركاء الإئتلافيين لنتنياهو مصلحة في تقديم موعد الانتخابات، فيما يتقرب في الخارج حزب (يوجد مستقبل) برئاسة يائير لبيد والمعسكر الصهيوني بزعامة أفي غباي".

وتشكّل الدعوة لانتخابات مبكرة السيناريو الثاني الذي قد يبادر إليه نتنياهو، حيث ستمكنه هذه الخطوة من الخروج إلى مؤيديه ويدعي بأنه ملاحق من الإعلام والنيابة العامة والشرطة واليسار الإسرائيلي، إلا أن الصحيفة توضح أن "المشكلة في هذا السيناريو؛ هي أنه حتى لو فاز نتنياهو مجدداً فلن تقف التحقيقات ضده".

وعن السيناريو الثالث، رجحت "معاريف" أن يذهب نتنياهو لما أسمته "التعطيل المؤقت"، وذلك في حالة أصبحت الشبهات ضده ذات مغزى أكبر أو تطورت إلى لائحة اتهام، حيث سيُتخذ نتنياهو خطوة الاعتزال مؤقتاً من رئاسة الوزراء ويودع إدارة منصبه في يد أحد الوزراء". وهذا الأمر، بحسب الصحيفة، من شأنه أن يمكن نتنياهو من العودة لمنصبه في رئاسة الوزراء إذا أثبت براءته، وهو ما يختلف عن الوضع في حالة تقديم استقالته التي هي لا مردّ لها، حيث يقضي القانون الأساس للحكومة الإسرائيلية، بأنه في حال تعطل رئيس الوزراء عن أداء مهامه مؤقتاً، يتولى القائم بأعماله مهام رئيس الوزراء. ويحدد القانون مدة التعطيل المؤقت لرئيس الوزراء بمئة يوم متواصلة، بعدها لا يمكنه أن يعود إلى منصبه لأنه سيعتبر في حينه كمن تعطل على نحو دائم عن أداء مهام منصبه".

ويبقى إعلان نتنياهو اعتزال الحياة السياسية هو السيناريو الرابع، حيث نوهت الصحيفة إلى أن "نتنياهو قد يلجأ إلى الإعلان عن اعتزال السياسة كصفقة مع الشرطة الإسرائيلية، وذلك في حال تقديم لائحة اتهام ضده بعد استنفاد الإجراءات".

"ضجيج في الخلفية"، هكذا وصف نتنياهو من جهته، التطورات الأخيرة في تحقيقات الشرطة ضده، بحسب ما أوردته صحيفة "هآرتس"، في افتتاحيتها حيث أكدت أن "الحديث يدور عن تطورات خطيرة للغاية، في الوقت الذي تعتقد فيه الشرطة بأنه تبلورت بنية تحتية من الأدلة لرفع لائحة اتهام ضده" تنتظر رئيس الوزراء عقب اتفاق الشرطة مع رئيس مكتبه هارو.

وأكدت الصحيفة، أن "وصف نتنياهو يجافي الحقيقة والواقع"، مرجحةً أن يتم رفع لائحة اتهام ضده لأنه "لو لم يكونوا معتقدين في النيابة الإسرائيلية والشرطة، أن الاتفاق الموقع مع هارو سيقدم معلومات هامة، لكان من المعقول الافتراض أنه ما كان ليوقع".

ويُشار إلى أن الاتفاق مع مدير مكتب نتنياهو، تم بإقرار المستشار القانوني للحكومة "أفيحاي مندلبليت" والنائب العام "شاي نتسان"، وبموجب الاتفاق بين الشرطة وهارو، سيقدم الأخير معلومات عن القضيتين

اللتين يشتبه بأن نتتياهو متورط فيهما، وبدلاً من عقوبة السجن سيعاقب بتقديم خدمات مجتمعية ودفع غرامة قيمتها ٧٠٠ ألف شيكل (نحو ١٧٥ ألف دولار).

أخيراً تطرح الصحافة الإسرائيلية إمكانية سيناريو قيام وحدة بين يائير لبيد زعيم حزب "هناك مستقبل" وزعيم حزب "كلنا" موشي كحلون، اللذين بإمكانها إزاحة نتتياهو أو من يخلفه في زعامة حزب الليكود من سدة الحكم. وفي حال اتحد لبيد وكحلون فيإمكانهما تشكيل حكومة إئتلافية بدون نتتياهو، وذلك بعد أن يضما لائتلافهما زعيم حزب "إسرائيل بيتنا" أفغيدور ليبرمان. وتشير الأنباء إلى أنّ لقاءات تجري بوتيرة دائمة منذ شهر بين لبيد وكحلون بهذا الخصوص.

مثل هذا الاتحاد بإمكانه بحسب استطلاعات الرأي العام الفوز بعدد من المقاعد في الكنيست يتراوح بين ٣٣- ٣٥ ، وهذه هي الأرقام الوحيدة التي توجه ضربة قاضية لنتتياهو ، وهذه المعطيات ليست مبنية على استطلاع واحد، وإنما استطلاعات تُجرى مطلع كل شهر، ولكن ليس بمقدور أي طرف منع حدوث مفاجآت.

ومن الأدلة التي يسوقها مؤيدو هذا السيناريو أن كحلون وليبد منشغلان في البحث بكيفية بلورة إئتلاف حكومي يستبعد نتتياهو، وهو ما يفسّر امتناعهما عن انتقاد زعيم حزب "إسرائيل بيتنا"، أفغيدور ليبرمان، في سياق انتقاد الفساد، رغم أن يؤآف سجلافتيش رئيس قسم التحقيق الذي كان يدير التحقيقات بالشرطة مع ليبرمان، والذي أوصى بمحاكمته صار بعد مغادرته منصبه قيادياً في حزب ليبد، الذي يندّد صباح مساء بالفساد ولكنّه يتعمّد عدم التفوّه بأي كلمة سيئة بحق ليبرمان.

يائير لبيد يُصرّ بأن يكون هو رئيس الحكومة في حال قيام أي اتحاد حتى لو كان البديل عن ذلك استمرار نتتياهو في الحكم. ويرفض القبول بمبدأ التناوب على رئاسة الحكومة إذا نجح هو وكحلون بتشكيل ائتلاف حكومي، والجميع يرجّح قبول كحلون بهذه المعادلة.

وفي حال ترأس لبيد الحكومة الإسرائيلية المقبلة، فإنّه سيراعي للحفاظ على الإئتلاف الحكومي، شروط ليبرمان وكحلون المحسوبين بشكلٍ عام على اليمين ويمين الوسط بخصوص الملف الفلسطيني، فضلاً عن حقيقة أن لبيد يطلق تصريحات لا تختلف كثيراً عن تصريحات نتتياهو بشأن القدس والكتل الاستيطانية الكبرى، عندما قال مؤخراً، "لو خُيرت بين القدس والسلام فسأختار السلام".

٦ - خاتمة:

تعددت الفضائح واتهامات الفساد التي تلاحق رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في الفترة الأخيرة، فبين شبهة الفساد في قضية الغواصات التي عقدت بين الحكومتين الإسرائيلية والألمانية، مروراً بشبهة استغلاله المال العام في تمويل رحلاته الخاصة وزوجته سارة، وقضية ٢٠٠٠ المتعلقة بشرائه ولاء الصحف العبرية وصولاً إلى اتهامات سابقة تشير إلى تزويره الانتخابات الإسرائيلية، تنهار سلطة نتنياهو يوماً تلو الآخر، وتستغل المعارضة الصهيونية ذلك للعودة إلى الحكم. وقبل بضعة أسابيع احتشدت في تل أبيب تظاهرة كبيرة في شارع روتشيلد بوليفارد احتجاجاً على بطء وتيرة تحقيقات الفساد التي تقوم بها الشرطة في قضية بنيامين نتنياهو، والتي اختتمتها الشرطة بتوصية مفادها توجيه تهمة الرشوة وانتهاك الثقة لرئيس الحكومة. وتبعها بعد ذلك موافقة أحد أقرب مساعديه الذي عمل معه طوال ما يزيد على ٢٠ عاماً ويدعى شلومو فيلبر؛ على التعاون مع المحققين في إحدى قضايا الفساد التي تهدده.

أولى القضايا التي أثارت جدلاً داخل الأراضي المحتلة هي قضية الفساد المشتبه بها نتنياهو، بتلقي هدايا ثمينة بمئات آلاف الشواكل من رجال أعمال، أبرزهم المنتج السينمائي الإسرائيلي أرنون ميلتشين، والمعروفة باسم "القضية ١٠٠٠"، ووفقاً للصحف الصهيونية فإن نتنياهو توجه بشكل ملح، في صيف العام ٢٠١٤، إلى السفير الأمريكي في تل أبيب دان شابيرو، طالبا منه التدخل من أجل مساعدة ميلتشين، في الحصول على تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة مدتها ١٠ سنوات. واستندت التحقيقات في كشفها هذا إلى أقوال ٣ موظفين أمريكيين كباراً في إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، الذين كشفوا عن اتصالات بين نتنياهو ووزارة الخارجية الأمريكية وعمق تدخل نتنياهو في القضية.

وفي نهاية ٢٠١٤ استجاب كيري لطلبات نتنياهو المتكررة واللحوجة وحصل ميلتشين على تأشيرة دخول للولايات المتحدة لمدة ١٠ سنوات، وقال الموظفون الأمريكيون أن كيري في تلك الفترة كان يحاول منع انهيار "مبادرات السلام" بين "إسرائيل" والفلسطينيين ويبحث عن طرق لتمديدتها واعتقد كيري، وفقاً للموظفين، أنه إذا نفذت طيبة تجاه نتنياهو وتلبية طلبه بخصوص ميلتشين، فإن من شأن ذلك أن يساعده على إقناع نتنياهو بتنفيذ خطوات تسمح بتمديد فترة المفاوضات مع الفلسطينيين.

في غضون ذلك، كشفت وسائل إعلام إسرائيلية جانباً من شهادة رجل الأعمال والمنتج السينمائي أرنون ميلتشان، أمام وحدة مكافحة جرائم الفساد "لاهاف ٤٣٣"، والتي أكد خلالها أمام المحققين أنه منح عائلة نتنياهو هدايا ثمينة للغاية بشكل دوري ومنذ سنوات طويلة، ما دفع مراقبين للقول أن جوهر شهادة ميلتشان،

هو أن تلك الهدايا لم تكن من دافع الصداقة، ما يرجح فرضية إدانة رئيس الحكومة، فيما يتعلق بالقضية. وتعود القضية "٢٠٠٠" إلى "شبهات تنسبها الشرطة لنتنياهو بإبرامه صفقة مع ناشر صحيفة ידיעות أحرונوت العبرية نوني موزس، التي بموجبها يسعى موزس لتجميل صورة نتنياهو في صحيفته مقابل سعي نتنياهو لإغلاق صحيفة إسرائيل هيوم المنافسة ليديעות"، وفق ما أورده موقع "i24" الإسرائيلي في وقت سابق. وسبق أن صوت البرلمان الإسرائيلي "الكنيست" في الدورة السابقة التي ترأس نتنياهو بها الحكومة على مشروع قانون لحجب الصحف اليومية المجانية، وهي معايير تنطبق على صحيفة "إسرائيل هيوم" التي قال مراقبون حينها "إنها المستهدفة الفعلية من ذلك القانون". ولفت الموقع إلى أن "الشرطة تملك تسجيلاً لمحادثة بين نتنياهو وأرنون موزيس، صاحب صحيفة ידיעות أحرונوت وموقعها الإخباري على الإنترنت"، علماً بأن هذه الصحيفة غير مؤيدة لسياسات لنتنياهو.

القضية الأخرى تتعلق باتهامات فساد مارسها نتنياهو خاصة قبل عام ٢٠٠٩ حين كان زعيماً للمعارضة، وخلال تحقيقات الشرطة برزت بعض المعلومات منها اتهامه بوجود مقر ثان مزعوم للحملة الانتخابية يموله رجال أعمال كبير، وتزوير نتائج الانتخابات التمهيدية في الحزب (الليكود) وأكثر من ذلك، وقالت الصحف الصهيونية أن القضايا اشتملت أيضاً على وجود قناة مالية غامضة قام أثرياء من أنحاء العالم من خلالها بتمويل احتياجات عائلة نتنياهو.

أما القضية الأخرى التي برزت في الفترة الأخيرة، فهي التي تتعلق باتهامات موجهة لرئيس الوزراء، نقلتها القناة العاشرة في التلفزيون الرسمي عن وسائل إعلام ألمانية، حول شبهات فساد تتعلق بشراء غواصات ألمانية، وبرزت هذه القضية بعد معلومات نشرت خلال الأيام الماضية، في ألمانيا عن علاقة محامي رئيس الوزراء الإسرائيلي دافيد شيمرون، مع الشركة الألمانية التي تصنع الغواصات.

وفي هذا الصدد، قال الوزير في مكتب رئيس الوزراء تسحيا هنغبي، للإذاعة الإسرائيلية العامة (إذاعة رسمية) في وقت سابق، أن "إجراءات عقد الصفقة لشراء ٣ غواصات من ألمانيا كانت منتظمة وبشكل طبيعي"، لكن كشفت القناة العاشرة الإسرائيلية في تحقيق صحفي، أن نتنياهو أصر على الشراء من ألمانيا على الرغم من أن هناك أسعاراً أقل تم اقتراحها على الكيان الصهيوني من دول أخرى، الأمر الذي أثار شكوكاً في المسألة، والغريب هنا أن محامي نتنياهو الخاص دافيد شيمرون، هو أيضاً محامي شركة تيسنكروب الألمانية ومحامي الحكومة الألمانية صاحبة الشركة.

إن أزمة الفساد الأخيرة، وما خلفته من تداعيات واسعة في الشارع الإسرائيلي، قد تغير من صورة "إسرائيل"، وتقدم وجهاً آخر لها يظهر تحت قضايا الفساد، لا سيما بعد أن خرجت اتهامات الفساد ضد نتنياهو من قاعات التحقيق القضائي إلى الشارع الإسرائيلي الذي صار أكثر غضبا وأقل ثقة في نزاهة هذه التحقيقات. فعلى شرفة شقة في الشارع الذي جرت فيه مسيرة تل أبيب، قام رجل بعرض صور نتنياهو في لقطات من حقبة سابقة، إلى جانب رئيس الوزراء في حينه إيهود أولمرت، مشيراً إلى أن هذا الأخير لم يتمكن من البقاء في منصبه بعد أن وجهت إليه تهمة التصرف على نحو سيئ، وهي التهمة المشابهة لتهمة نتنياهو بالنفق، حتى بعد مؤتمره الصحافي، الذي أصر فيه على أنه سيبقى في منصبه.

وسواء كان حكم المحكمة على نتنياهو بأنه مذنب أم لا، فإن أقوى روائح الفساد لا تتبع من قيام رئيس الحكومة بالاستفادة من أشياء كثيرة، مثل محاولته التأثير على وسائل الإعلام وحصول عائلته على هدايا كثيرة لم ينكرها أصلاً من الأثرياء وإنما الرائحة الحقيقية تأتي من الطريقة التي أفسد بها الديمقراطية التي لا تنقصها العيوب أصلاً في إسرائيل من خلال سياساته الخادعة. والضرر الحقيقي الذي سببه نتنياهو لم يكن من خلال الانطباع الواسع بالفساد الذي تولد عن فترة وجوده في السلطة، وإنما من خلال أسلوبه هو وأعوانه المتمثل في مهاجمة المؤسسات الأساسية للدولة التي يعتبرونها تحدياً لسلطتهم. وقد قام بتمثيل ذلك على أكمل وجه رئيس تحرير صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية الوف بن عندما كتب قائلاً «يقول نتنياهو أن حياته العامة من اليوم الأول الذي انضم فيه إلى الجيش، وصولاً إلى سنواته التي أصبح فيها رئيساً للحكومة، قد كرسها لمصلحة خير الدولة، لأنها ازدهارها. ولكن عندما انتقل من مديح نفسه إلى التفاصيل اتضح أن العكس هو الصحيح: نتنياهو يعتقد أن السلطة السياسية يقصد منها خدمة الذين يمارسونها وليس العامة». ولطالما اعتبر نتنياهو وأعوانه المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام وفاعلي الخير أمثال جورج سوروس، وحتى الدول الأوروبية، والآن الشرطة الإسرائيلية، جميعهم أعداء متهمين بالتآمر للإطاحة بحكومته. وإذا كانت سياسة انعدام الخجل ملحوظة بشكل واضح في السنوات الأخيرة، فإنها ربما ستؤدي إلى انحدار تأثير الخجل بحد ذاته، باعتباره سلاحاً سياسياً فعالاً وقوياً، وهو السلاح الذي يرجع إلى أيام أفلاطون وسقراط. ويبدو أن التحلي بالأخلاق بات الآن مسألة مستحيلة في هذه الأيام، وهو ما عبر عنه المحامي جوزيف ويلش، الذي انتقد وزير الخارجية الأميركي السابق جوزيف مكارثي عام ١٩٥٤ عندما خاطبه غضباً «أليس لديك أخلاق؟ أليس لديك شعور بالأخلاق؟».

وعلى الرغم من أنه ليس هناك ما هو جديد بالنسبة للسياسيين الإسرائيليين الذين يواصلون السعي لتحقيق مصالحهم الذاتية، فإن الذي تغير الآن في حالة نتنياهو هو كما قال الصحافي الأميركي جيفري فرانك، العام

الماضي، في صحيفة «نيويورك»، هو أن سعي بعض هؤلاء الساسة لتحقيق مصالحهم أصبح السمة الوحيدة التي تميّزهم، وبات هدفهم الوحيد. ولم يعد كون المرء متورطاً في أسوأ الأكاذيب الفاضحة عقبة في سبيل مواصلة مسيرته المهنية في المواقع السياسية الرفيعة، وربما أن العكس هو الصحيح، ولكن نتتياهو وترامب أخذوا انعدام الخجل إلى أكثر نتائجه العبيثية التي مفادها أن كل شيء يمكن إنكاره إذا كان كل شيء يمكن أن يكون مؤامرة تدبرها الدولة الليبرالية العميقة، والأعداء الموجودون بين ظهرانيها. وإضافة لما سبق، فإن ثمة دعوة ملحة لليقظة موجهة لجميع الذين يعتقدون أن قوة المؤسسات الديمقراطية تمثل عقبة أمام السياسيين الضالين والمنحرفين الموجودين في زماننا، والذين يتاجرون بالخوف والمؤامرات من أجل حماية مناصبهم.